

Distr.: General
14 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٦٦ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*
تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول
٢	الاتحاد الروسي
٤	رومانيا
٦	الهند

* A/59/150.

** وردت هذه المعلومات بعد تقديم التقرير الرئيسي.

ثانيا - الردود الواردة من الدول

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤]

١ - يعقد الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى للجمعية العامة، في سياق أداء منظومة الأمم المتحدة ككل وأيضاً بوصفها جزءاً من الآليات الدولية التي تعالج قضايا نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي. واللجنة بوصفها واحدة من اللجان الرئيسية للجمعية العامة، التي تتصل اختصاصاتها بالمسائل السياسية والأمنية (بما في ذلك تحديد السلام) فهي هيئة دولية عالمية لمعالجة المسائل التي تتعلق بتزع السلاح والأمن، تمثل فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة.

٢ - ومن الضروري الحفاظ على دور اللجنة الأولى بوصفها هيئة رئيسية تناقش في إطارها قضايا نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي. وينبغي أن تشدد في عملها على المشاكل المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بما في ذلك خطر وقوعها في أيدي إرهابيين. ومن الأهمية بمكان الاستمرار في تركيز الاهتمام على مسائل من قبيل منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وتعزيز أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٣ - ويجب أن تصبح مهمة إضفاء أقصى قدر ممكن من الفعالية على أنشطة اللجنة الأولى جزءاً من العملية الأوسع المتمثلة في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين عمل الجمعية العامة وهيئاتها الرئيسية. فجهود إصلاح أساليب عمل اللجنة ليست غاية في ذاتها، وإنما يجب أن تواكب المهمة الرئيسية المتمثلة في تكييف الأمم المتحدة مع التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين.

٤ - وينص قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨ بشأن "تنشيط أعمال الجمعية العامة" على عدد من الشروط الأساسية المتعلقة بأعمال اللجان الرئيسية منها انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية قبل ثلاثة أشهر على الأقل من افتتاح الدورة. ويجب الاضطلاع بمهمة تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى بالتنسيق الوثيق مع المهام المماثلة في اللجان الرئيسية الأخرى للجمعية العامة. وفي نفس الوقت، فإن المناقشات التي تجري في مختلف المنتديات، حول مسألة تحسين تنظيم عمل اللجنة الأولى تساهم في إصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها.

٥ - ويرى الاتحاد الروسي أن عملية تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى يجب أن تستند إلى مبادئ من قبيل الاحتراس، والحفاظ على الأسس الإجرائية لأنشطتها، واحترام تساوي كل دولة في حق التعبير عن آرائها وحماية مصالحها. وفي هذا الصدد يستحسن أن يكون الاتفاق على أي خطوات عملية بتوافق الآراء. وفي غضون هذه الإصلاحات، التي ينظر إليها بوصفها عملية وليست تدبيراً يتخذ دفعة واحدة، فإن حق الدول التي تتقدم بمشاريع قرارات في التعامل معها بالطريقة التي تراها مناسبة ينبغي ألا يكون موضع شك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٦ - أما المقترحات الداعية إلى التقليل الآلي لمدة دورات اللجنة (إلى ثلاثة أسابيع)، فتبدو غير مقنعة. ونظراً إلى أن اللجنة الأولى تتخذ عادة نحو ٥٠ قراراً ومقررًا خلال فترة عملها، فإن إعدادها، سيصبح في الواقع أكثر صعوبة إذا جرى تقليص الفترة الزمنية. وفي نفس الوقت، فإن المشاورات بفعالية أكبر من جانب المشاركين في تقديم مشاريع القرارات في فترة ما قبل الدورة من شأنه أن يساعد على تحسين نوعية المناقشة أثناء عمل اللجنة.

٧ - وسيكون الاتحاد الروسي على استعداد لدعم توافق في الآراء حول مقترحات بإجراء تخفيض نسبي في الوقت المخصص للمناقشة العامة في جدول اجتماعات اللجنة الأولى، وزيادة الوقت المخصص لمناقشة بنود محددة، واستحداث "جزء تحاوري" آخر لمدة يوميين أو ثلاثة أيام يشارك فيه ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية، واستخدام قائمة تستكمل باستمرار للمتكلمين في مناقشة بنود محددة في جدول الأعمال بغية الاستفادة الكاملة من الوقت المخصص لكل اجتماع. وفي إطار الاستخدام الأفضل لجدول الأعمال، فقد ثبت أن الممارسة المتبعة بإحالة مشاريع قرارات فردية للنظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات، ممارسة إيجابية. وفي نفس الوقت، فإن إمكانية اتباع هذه الممارسة يجب أن ينظر فيه أولاً وقبل كل شيء المشاركون في تقديم مشاريع القرارات أنفسهم بالنسبة لكل قرار بعينه. كما أن توسيع نطاق الممارسة المعتمدة التي تدلي فيها الوفود ببيانات تعلق فيها تصويتها فيما يتعلق بمجموعات موضوعية من مشاريع القرارات وأيضاً مقترح تجميع بنود جدول الأعمال المخصصة لنظر اللجنة الأولى وفقاً لنفس المجموعات الموضوعية، لا يثيران أي اعتراضات.

٨ - ويجب ألا تكون عملية تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى جهداً يبذل مرة واحدة فقط؛ وفي هذا الصدد، يمكن لكل رئيس منتخب للجنة أن يتقدم باستنتاجات عامة تتصل بتجربته في التعامل مع الإصلاح وأن يجمع التقييمات والمقترحات المقدمة من الدول فيما يتعلق بترشيح عمل هذا المنتدى وتحسين أساليب عمله.

رومانيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤]

١ - ترحب رومانيا بالجهود المبذولة لإصلاح أساليب عمل اللجنة الأولى وممارستها من أجل زيادة فعاليتها وأهميتها. وينبغي معالجة هذه المسألة ضمن الإطار الذي يوفره قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي يحدد السياق الذي يتم فيه تنشيط الجمعية العامة وتحسين أساليب عمل لجانها الرئيسية.

٢ - وتشاطر رومانيا الرأي القائل بضرورة ترشيد أعمال اللجنة الأولى من أجل تحسين قدرتها على التصدي بشكل مناسب للقضايا الأمنية الراهنة. ونحن نثمن كثيرا التدابير العملية التي اقترحتها رئيس اللجنة والتدابير التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي.

٣ - وتؤمن رومانيا بضرورة تكريس المزيد من الوقت لمعالجة مشاكل الساعة ولمناقشة القضايا الخلافية حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق. ويمكن أن تساهم التدابير المموسة التالية ذات الطابع الرسمي في الاستفادة القصوى من الوقت المخصص:

- **اختصار المناقشة العامة:** تتفق رومانيا مع الرأي القائل بضرورة عدم تكريس أكثر من أسبوع واحد للمناقشة العامة، وضرورة أن ينصب التركيز فيها على تحليل الحالة الدولية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتسنى هذا بالحد من وقت التكلم المخصص للوفد الواحد، وبلاستفادة بقدر أكبر من إمكانية توزيع نسخ مكتوبة أطول من البيانات الوطنية.
- **تركيز جدول الأعمال** وذلك بتجميع البنود التي تشير إلى موضوع واحد لمناقشتها معا. وتؤمن رومانيا بضرورة أن تعكس البنود المستقاة محتوي الموضوعات التي تعالجها اللجنة.
- **زيادة استخدام تقديم القرارات كل سنتين وكل ثلاث سنوات:** تشاطر رومانيا الرأي القائل بضرورة إعادة النظر في عملية إدراج نفس المواد تلقائيا في كل دورة سنوية للجمعية العامة.
- **الحد من عدد المقررات والقرارات المطلوب اتخاذها من اللجنة الأولى** (يمكن وضع حد أقصى لعدد البنود؛ فإن أكثر عدد القضايا التي يتعين مناقشتها، يمكن ترتيبها تبعا لأهميتها وعلاقتها بأحداث الساعة).

- الحد من عدد التقارير التي يعود تقديمها إلى مبادرة من اللجنة الأولى.
 - زيادة استخدام المقررات بدلا من القرارات.
- ٤ - وفيما يتعلق بتنظيم اللجنة (التدابير الإدارية)، تؤمن رومانيا بأن التدابير التالية يمكن أن تساهم في زيادة فعاليتها:
- انتخاب رئيس اللجنة الأولى وأعضاء مكتبها قبل ثلاثة أشهر من انعقاد دورة الجمعية العامة.
 - الترويج بين المشاركين في اللجنة الأولى لمبادئ من قبيل: احترام الجداول الزمنية والمواعيد والسعي للتوصل إلى توافق الآراء واستخدام قائمة متكلمين متجددة.
 - التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى لتجنب الازدواجية في العمل (مهم عند وضع جدول الأعمال).
- ٥ - وتشاطر رومانيا الرأي القائل بأن ثمة حاجة أيضا لإجراء تغييرات جوهرية من أجل زيادة أهمية اللجنة الأولى. ونحن نرحب بالاقترح القاضي بدعوة خبراء مختصين في نزع السلاح من تنظيمات المجتمع المدني ومن الدوائر الأكاديمية أو المنظمات غير الحكومية للمشاركة في المداولات المواضيعية.

الهند

[الأصل: بالانكليزية]

[٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤]

١ - تلتزم الهند التزاماً ثابتاً بتعددية الأطراف وتعزيز وتقوية دور المؤسسات المتعددة الأطراف. وتعلن الهند دعمها الكامل لإجراء إصلاحات في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها جعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلاً وتعزيز سلطة ودور الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.

٢ - وتعد اللجنة الأولى للجمعية العامة المنتدى العالمي الوحيد الذي يعالج قضايا نزع السلاح وقضايا الأمن الدولي ذات الصلة. وهي تشكل، مع مؤتمر نزع السلاح - المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض حول قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي المنتدى العالمي الوحيد للمداولات بشأن قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة، الركائز الثلاث لجهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف.

٣ - وتوفر اللجنة الأولى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة منتدى لعرض آرائها حول مختلف القضايا التي تشغلها في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن الدولي ولمعرفة آراء الدول الأعضاء الأخرى وشواغلها وأولوياتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتيح السعي لإيجاد الأرضية المشتركة والتوصل إلى توافق الآراء أو التقاء وجهات النظر بشأن قضايا متنوعة عن طريق المناقشات العامة والمواضيعية والقرارات المقدمة من الدول الأعضاء. وعدم توافق للآراء حول قرارات شتى لا يدل إلا على أن للدول الأعضاء تصورات ومواقف وأولويات مختلفة إزاء قضايا الأمن الدولي. وعرض قرارات معينة السنة تلو الأخرى إنما يدل على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء المعنية على القضية ويمكنها وغيرها من إعادة تأكيد مواقفها. وتعكس التغيرات في أنماط تصويت الدول الأعضاء تطور آرائها حول قضايا الأمن الدولي.

٤ - وقد بذلت في الماضي عدة جهود لتعزيز فعالية اللجنة الأولى. وقد أدت هذه الأخيرة دورها بفعالية في حدود التقييدات التي تنطوي عليها أية عملية متعددة الأطراف. ومع أن هناك دائماً مجال لتحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى، علينا أن نحافظ على جوانب القوة في أساليب عملها الراهنة. ويجب الاضطلاع بإصلاح اللجنة الأولى بوصفه عنصراً لا يتجزأ من عناصر عملية الإصلاح الشامل داخل الأمم المتحدة، كما يجب أن يساهم في الهدف الأعم المتمثل في تنشيط الجمعية العامة، بما في ذلك جميع لجانها الرئيسية.

٥ - والأمر يعود للدول الأعضاء في تقرير ما تود عرضه من مشاريع قرارات حول أية موضوعات مدرجة في جدول الأعمال، تبعاً لاهتماماتها وأولوياتها. وينبغي ألا توضع أية قيود على حقها السيادي بفرض أي معايير محددة لتقديم القرارات. وينبغي ألا يكون هناك

أي تقييد لحرية الدول الأعضاء في التصرف وفقا لمصالحها الأمنية، بما في ذلك التكلم في أي موضوع يهمها أو تقديم قرارات بشأن أي مسألة تشغل بالها.

٦ - ودور الرئيس والمكتب واللجان الرئيسية، بما فيها اللجنة الأولى، محدد بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة. ولعل من الحكمة تجنب توسيع دور الرئيس في تحديد الموضوعات أو تخطيط جدول الأعمال أو تحديد أولوياته واتخاذ قرارات تتعلق بالنظر في القرارات أو المقررات. بل ينبغي أن تترك للدول الأعضاء حرية اتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تود إثارتها في المناقشات العامة أو المواضيعية.

٧ - وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة لتجنب اتخاذ أي تدابير قد تؤدي إلى الانقسامات بين الدول الأعضاء وإلى جعل أساليب العمل أكثر بيروقراطية. وينبغي لدى اتخاذ القرارات بشأن الإصلاحات، مراعاة المعايير المتعلقة بإمكانية تطبيقها بشكل متساو على كل دولة عضو. ومدى تأثيرها عليها، كما ينبغي أن تتخذ جميع القرارات بتوافق الآراء.

٨ - وقد اتخذت الجمعية العامة، في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، القرار ٣١٦/٥٨ بشأن "تدابير إضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة" الذي يتضمن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء فضلا عن الاقتراحات التي قدمتها في سياق المداولات التي جرت في اجتماعات المكتب المفتوحة خلال الدورة الثامنة والخمسين.

٩ - ويتضمن القرار مقررات بشأن جملة أمور منها أساليب عمل اللجان الرئيسية، بما فيها اللجنة الأولى، واستعراض جدول أعمال الجمعية العامة. وينبغي أن تسترشد اللجنة الأولى بهذه التدابير في المداولات التي تجريها أثناء الدورة التاسعة والخمسين. ويؤكد القرار على ضرورة أن يتم اتخاذ أي مقررات في اللجنة الأولى وفقا لتوصياتها بتوافق الآراء.

١٠ - ويجب أن تقوم أية مناقشة حول جدول الأعمال القائم المتعلق بترع السلاح ودور جهاز نزع السلاح الذي يشمل اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على أساس عملية مفتوحة وديمقراطية وشفافة. وفي هذا السياق هناك مقترح مقدم حاليا بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، لاستعراض وتقييم تنفيذ الأهداف وبرنامج العمل المحددة في الدورة الاستثنائية الأولى، ولوضع برنامج عمل للمستقبل تراعى فيه التهديدات الأمنية القائمة منذ زمن أو الجديدة. والهند على استعداد للدخول في حوار هادف ومثمر حول هذا الموضوع وتظل ملتزمة بأن تساهم بشكل بناء في العملية من أجل تعزيز دور الجمعية العامة وفعاليتها عملها.